مدار المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/٤/٢٠ الموافق ٨ رمضان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٧ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تحليلات: نتنياهو يكسر «أعرافاً إسرائيلية» سياسية وأمنية من أجل البقاء في الحكم!

صفحة (٢)

لماذا يصر سموتريتش على رفض الانضمام إلى حكومة يمين مدعومة من القائمة العربية الموحدة؟

صفحة (٤)

سنة «كورونا» الإسرائيلية: تعمّق الأزمة الحكومية وخفض نسبة التكاثر!

كتب برهوم جرايسي:

تُراوح محاولات تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة، برئاسة بنيامين نتنياهو، مكانها بعد انقضاء أسبوع على تكليفه بمهمة إقامتها، إذ تبدو الأمور حتى الآن معقدة وتتركز في خيار تشكيل حكومة أقلية ترتكز على ٥٩ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، مدعومة بشكل مباشر أو غير مباشر من كتلة «القائمة العربية الموحدة»، التي لها ٤ نواب، ما يضمن تثبيت الحكومة في المرحلة الأولى، وفرضها أمرا واقعا، بغية توسيعها لاحقا. وهذا يأتي في ظل خروج إسرائيل، كما يبدو حتى الآن، من أزمة كورونا الصحية، حيث بات عدد الحالات النشطة في مطلع الأسبوع الجاري، في حدود ٢٦٠٠ إصابة. إلا أن أزمة كورونا التي تركت آثارا كبيرة على الاقتصاد، تبين أنها تركت أثرا بارزا على نسبة التكاثر الطبيعي، وعلى عدد الوفيات، وأيضا على أعداد المهاجرين إلى إسرائيل ومنها.

وبحسب القانون الإسرائيلي، فإن كل حكومة جديدة بحاجة إلى ثقة أغلبية عادية في الهيئة العامة في الكنيست، أما إسقاط الحكومة فيتطلب أغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائبا، وأن يكون النواب الـ ٦١ مُجمعين على مرشح لرئاسة الحكومة البديلة. وهذا يعني بالنسبة لبنيامين نتنياهو، أنه يكفي امتناع «القائمة العربية الموحدة» عن التصويت، ليحظى بحكومة مدعومة من ٥٩ نائبا واعتراض ٥٧ آخرين.

ولا تبدي «القائمة العربية الموحدة» برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، أي معارضة لتأييد مباشر أو غير مباشر لحكومة تضم غلاة اليمين الاستيطاني، وبضمنها كتلة «الصهيونية الدينية»، التي تشمل حركة «قوة يهودية»، بزعامة إيتمار بن غفير، المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثيرة من دول العالم. وتنشر وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير متعددة عن مفاوضات ليست معلنة بين «الموحدة» والليكود، فيما نشرت صحيفة «يسرائيل هيوم» قائمة مطالب «الموحدة» من حزب الليكود، وهي مطالب حقوق ميزانيات وما شابه. وحسب الصحيفة، فقد غاب عن المطالب، المطلب السياسي الأساس المتعلق بالقضية الفلسطينية ووقف الاستيطان، وإلغاء قانون القومية، وأيضا إلغاء ما عرف باسم «قانون كامينيتس»، الذي يهدف لتسريع هدم البيوت العربية، بحجة «البناء غير المرخص». ولم يصدر أي بيان أو تصريح من «الموحدة» ينفي أو يؤكد ما نشرته الصحيفة.

اللافت في هذا السيناريو، أن زعيم كتلة «يمينا»، أبرز أحزاب اليمين الاستيطاني، نفتالي بينيت، وحسب التقارير الصحافية، لا يعترض على دعم خارجي من «الموحدة» خلافا لموقف كتلة «الصهيونية الدينية» وزعيمها بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، اللذين ما زالا يعارضان بشدة دعم «الموحدة»، رغم عدم اعتراض «الموحدة» عليهما. وأعلن سموتريتش وشريكه بن غفير رفضهما المطلق لحكومة تكون مدعومة من كتلة «القائمة الموحدة»، وقالت القناة الـ ١٢ التلفزيونية الإسرائيلية إن سموتريتش أوضح لليكود أنه لن يسمح بأي شكل من الأشكال بسيناريو دعم «الموحدة»، مضيفاً أنه من المفضل أن تقوم حكومة برئاسة يائير لبيد (يوجد مستقبل) ونفتالي بينيت (يمينا) وتعتمد هي بدورها على كتلة «الموحدة»، من أن يقوم هو بخطوة مشابهة. ونشر سموتريتش في حسابه الرسمي على شبكة «تويتر» كاتبا: «إذا فشل الليكود في تشكيل حكومة قومية، فسيكون ذلك لأنه يضيع الأيام الثمينة التي يملكها بالتفويض في اتجاهات خطيرة وميؤوس منها».

مقابل هذا المشهد، ظهر بنيامين نتنياهو في نهاية الأسبوع، متوجها بشكل علني لغريمه جدعون ساعر، داعيا إياه للانضمام إليه مع بينيت، لتشكيل «حكومة يمين ثابتة واضحة تستمر بالعمل أربع سنوات»، حسب تعبيره، ويقصد نتنياهو بهذا، انضمام ساعر إلى الحكومة، بدلا من الحصول على دعم خارجي من منصور عباس وكتلته «الموحدة». وحكومة كهذه من شأنها أن تضم ٦٥ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا.

إلا أن أوساط الليكود قالت لوسائل إعلام إسرائيلية إن هذا السيناريو ميؤوس منه، لمعرفتهم برفض ساعر له، فهو يعارض حكومة يترأسها شخص نتنياهو وليس حزبه السابق الليكود. كذلك فإن المصادر المقرّبة من ساعر قالت لوسائل الإعلام إن انخراط كتلة «أمل جديد» لحكومة برئاسة نتنياهو هو أمر مرفوض كليا.

والخلاف بين ساعر ونتنياهو أخذ منحى شخصيا كليا في السنوات الأخيرة، إذ لا خلاف سياسيا بينهما، لا بل إن ساعر يَعد أشد تطرفا في الموقف من التعامل مع الضفة الغربية المحتلة والقضية الفلسطينية ككل. وانكسار ساعر ليتجه لحكومة برئاسة نتنياهو، في حال حصل، سيكون وقعه مفاجأة موازية لشق تحالف «أزرق أبيض» وانضمام بيني غانتس لنتنياهو، بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.

وفي كتلة «أمل جديد» إضافة إلى ساعر، هناك النائب العائد إلى الكنيست بنيامين بيغن، الذي يعارض بشدة نتنياهو، من حيث شكل تعامله مع الحكم، وفي ملفات الفساد، ومن شبه المؤكد أن بيغن الذي تجاوز عمره ٧٨ عاما، لن يقبل بالانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، كما أن في الكتلة نوابا آخرين سيرفضون، وواحدة منهم، شيران هسكيل، التي كشفت قبل أكثر من أسبوع أنها تلقت توجهات واغراءات من الليكود للانشقاق عن كتلتها ورفضت.

ما زال أمام بنيامين نتنياهو ٥ أسابيع، بضمنها التمديد لأسبوعين إذا طلب التمديد من رئيس الدولة، وهذه فترة أمام التعقيدات القائمة تُعد طويلة. ولدى أوساط في الليكود قناعة بأن حكومة نتنياهو ستقام في الساعات الأخيرة لمهلة التكليف.

في المقابل، تتحدث تقارير سياسية إسرائيلية عن أن نفتالي بينيت ليس معنيا حقا بالانضمام إلى حكومة برئاسة نتنياهو، وهو ما يزال يحلم بأن يشكل حكومة تناوبية تبدأ برئاسته، مع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد.

نفتالي بينيت.. بين خيارين. (أ.ف.ب)

وحسب تلك التقارير، فإن موافقة بينيت على حكومة برئاسة نتنياهو، تكون مدعومة من «الموحدة»، تهدف إلى أمرين: أولا أن يظهر بينيت أمام جمهور اليمين الاستيطاني بأنه عمل كل ما في وسعه لقيام حكومة برئاسة نتنياهو والليكود. وثانيا، أنه في حال نشأ وضع يكون فيه بحاجة لدعم كتلة «الموحدة» لحكومة برئاسته هو ولبيد، أن لا يكون ملاما عليها من أوساط اليمين الاستيطاني.

انخفاض في الولادات وارتفاع في الوفيات

يستدل من إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن عام جائحة كورونا عكس نفسه على التكاثر السكاني، من حيث عدد الولادات والوفيات، وأيضا الهجرة إلى إسرائيل ومنها، وسجلت نسبة التكاثر أدنى نسبة لها منذ العام ١٩٤٨، وبلغت بحساب ٥٢ أسبوعا ١,٥٦٪، مقابل ١,٩٪، معدل التكاثر السنوي في السنوات الأخيرة.

فعشية ذكرى قيام إسرائيل، في الأسبوع الماضي، وفق التقويم العبري، أصدر مكتب الإحصاء المركزي تقريره الدوري لعدد السكان، وهو يصدر ثلاث مرات سنويا، عشية ذكرى تأسيس إسرائيل، وعشية رأس السنة العبرية، وفي الحالتين تواريخ متغيرة بموجب التقويم العبري، وأيضا في نهاية السنة الميلادية.

والتقرير الصادر في الأسبوع الماضي، يبتعد ٥٠ أسبوعا، عن التقرير ذاته الصادر عشية ذكرى قيام إسرائيل في العام ٢٠٢٠. وجاء فيه أن عدد سكان إسرائيل الرسمي، ٩,٣٢٧ نسمة، وهذا يعني المتواجدين في البلاد في هذه المرحلة، وليس من هم مهاجرون وما زالوا يحملون الجنسية الإسرائيلية.

إلا أن هذا العدد يشمل قرابة ٣٢٠ ألف فلسطيني مقدسي، من الحاملين هويات مقيم في القدس المحتلة، بمعنى ليس الجنسية الكاملة، في حين أن في القدس، وفق التقديرات، ٣٢ ألف فلسطيني ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية الكاملة، وحوالي ٦٦٪ منهم هم من القدس الشرقية المحتلة الذين طلبوا وحصلوا على الجنسية الكاملة، فيما ٣٣٪ هم بغالبيتهم من قرية بيت صفافا الشطر الغربي، وفلسطينيون انتقلوا من مدن وبلدات أخرى إلى القدس.

كذلك فإن الإحصاء الرسمي يشمل حوالي ٢٠ ألف سوري في مرتفعات الجولان السوري المحتلة، الذين رفضوا الجنسية الإسرائيلية، وحسب التقديرات، هناك ما بين ٣ آلاف إلى ٤ آلاف سوري طلبوا وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية الكاملة.

وهذا يعني أن عدد المواطنين من دون القدس والجولان، ٨,٩٨٧ مليون نسمة، من بينهم ١,٦٢٦ مليون عربي بجنسية كاملة، وهم يشكلون أكثر بقدر طفيف من ١٨٪، وهذا العام الأول الذي تقفز فيه نسبة العرب عن ١٨٪ من إجمالي المواطنين، منذ العام ١٩٨٨. إذ انخفضت النسبة بفعل موجات الهجرة الضخمة في العقود الثلاثة الماضية.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء، إن نسبة التكاثر بين ذكرى قيام إسرائيل في ٢٠٢٠، وحتى الأسبوع الماضي، بفارق ٥٠ أسبوعا، بلغ ١,٥٪ وبحساب سنة من ٥٢ أسبوعا، تكون نسبة التكاثر ١,٥٦٪، بينما نسبة التكاثر السنوية في السنوات الأخيرة تبلغ ١,٩٪. وقد ساهم في هذا الهبوط الذي يعد حادا ثلاثة عوامل: تراجع الولادات، ارتفاع الوفيات، وتراجع الهجرة إلى إسرائيل، ولكن قد يكون هذا العامل يوازيه تراجع الهجرة من إسرائيل.

ويظهر من التقرير أن عدد الولادات بين التقريرين بلغ ١٦٧ ألف مولود، وبمعدل ٥٢ أسبوعا يكون عدد الولادات ١٧٣,٧ ألف مولود. بينما كان عدد الولادات في سنة ٢٠١٩ الميلادية، ١٧٧ ألف طفل.

وبلغ عدد الوفيات خلال ٥٠ أسبوعا ٥٠ ألف نسمة، ما يعني بمعدل سنوي ٥٢ ألف وفاة، في حين أن عدد الوفيات في سنة ٢٠١٩ الميلادية كلها بلغ ٤٥ ألف وفاة، وهي السنة التي لم تتأثر من كورونا. وهذا خالف التقديرات الإسرائيلية التي ظهرت قبل أشهر، وادعت عدم تأثير كورونا على معدل الوفيات، ونرى في التقرير أن كورونا رفعت معدل الوفيات في ٥٢ أسبوعا بحوالي ١٥,٦٪.

وفي مجال الهجرة إلى إسرائيل، فقد أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن عدد المهاجرين بلغ في الفترة بين إحياء الذكرى في نيسان ٢٠٢٠ والشهر الجاري، ١٦,٣ ألف مهاجر، وهذا تقريبا نصف عدد المهاجرين في العام قبل الماضي ٢٠١٩، وبالإمكان التقدير أن عدد المهاجرين من إسرائيل تراجع هو أيضا بشكل حاد، وفي كلتا الحالتين بسبب أزمة كورونا. كما أن جزءا من المهاجرين إلى إسرائيل، هم من العائدين، بعد هجرة دامت سنوات، إذ أن الكثيرين اختاروا العودة للاستفادة من حقوق التأمين الصحي، التي تمنح لمن هم مهاجرون فورا.

وجاء في التقرير أيضا، أن عدد اليهود المعترف بهويتهم في إسرائيل في الفترة الممتدة من نيسان ٢٠٢٠ ونيسان ٢٠٢١، بلغ ٦,٨٩٤ مليون نسمة، كذلك فإن الغالبية الكبيرة من ٤٦٧ ألف نسمة، من الذين لا تعريف محددا لهم، هم من اليهود الذين ترفض المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، ولكنهم يزاولون حياة يهودية، إن صح التعبير، رغم أنهم محرومون من إبرام عقود زواج دينية يهودية، في حين أن إسرائيل تمنع إبرام عقود زواج مدني لديها، ولكنها تعترف بعقود زواج كهذه أبرمت في الخارج.

وفي سياق الاحصائيات الديمغرافية، أصدر مكتب الإحصاء المركزي في شهر نيسان الجاري، تقريرا قال فيه إن عدد أبناء الديانة اليهودية في العالم حتى نهاية العام ٢٠١٩، بلغ ١٤,٨ مليون نسمة، وهو شبيه بعددهم الذي كان في العام ١٩٢٥، ولكنه ما زال أقل من عددهم الذي كان عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، إذ كان عددهم ١٦,٦ مليون نسمة.

ولكن في إحصائية مكتب الإحصاء، القائمة في غالبيتها العظمى على تقديرات معاهد صهيونية، هناك ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف أميركي يهودي مختلف حولهم. فهذا العدد أضيف على مرحلتين، حينما كان عدد أبناء الديانة اليهودية الأميركان حتى العام ٢٠١٣، حوالي ٥,٢٥ مليون نسمة. إذ أن معاهد إحصاء واستطلاعات، ومن بينها معهد بيو الأميركي، غيّروا التعريفات، وبذلك تغيرت التقديرات، ما رفع عددهم إلى ٥,٤ مليون نسمة، ولاحقا تم رفع العدد إلى ٥,٧ مليون نسمة.

لذا فإن التقدير هو أن عدد اليهود في العالم يرتفع بشكل بطيء، ومصدر الزيادة في إسرائيل، بينما في الغالبية الساحقة من الدول التي فيها أبناء الديانة اليهودية، فإن أعدادهم في حالة جمود أو تراجع، بفعل نسبة التكاثر البطيئة، ولكن أكثر منها، بفعل الزواج من أبناء ديانات أخرى، ما يجعلهم في فترة ما هم أو أبناؤهم خارج نطاق الديانة اليهودية.

وقال التقرير إن عدد اليهود المعترف بيهوديتهم حتى نهاية ٢٠١٩ كان ٦,٨ مليون في إسرائيل، ٥,٧ مليون في الولايات المتحدة (بعد الزيادة السابق ذكرها)، ٤٤٨ ألفا في فرنسا، ٣٩٣ ألفا في كندا، ٢٩٢ ألفا في بريطانيا، ١٨٠ ألفا في الأرجنتين، ١٥٥ ألفا في روسيا، ١١٨ ألفا في كل من ألمانيا وأستراليا.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

كلمة في البداية

ما هي أبرز المخاوف الإسرائيلية من سياسة إدارة بايدن؟

بقلم: أنطوان شلحت

يبدو بعد انتهاء الأيام المئة الأولى من ولاية الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، كما يُمكن أن يُستشف من جل التحليلات الإسرائيلية في هذا الشأن، أن إسرائيل قلقة أكثر شيء من احتمال عودة إدارته إلى إرث الرئيس السابق باراك أوباما، الذي كان بايدن نائبه، ولا سيما فيما يتعلق بالملفين الإيراني والفلسطيني. وإلى أن ينقشع الضباب عن الصورة الواضحة لتفاصيل هذه العودة، في حال حدوثها، نعيد التذكير بأن أكثر ما سعى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نحوه فور تسلم الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب مهمات منصبها هو محاولة تخليصها من ذلك الإرث في أكثر من مجال على مستوى السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة وكانت ذات صلة بإسرائيل.

وهذا ما كان بالوسع التأكد منه، لمساً ورؤية، عن طريق الزيارة التي قام بها نتنياهو إلى الولايات المتحدة في مستهل ولاية ترامب، في أواسط شباط ٢٠١٧، وعقد خلالها اجتماعاً مع الرئيس الأميركي وقادة الكونغرس.

فقبل هذه الزيارة توقعت عدة تحليلات بأن تتميّز العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال ولاية ترامب بانسجام أيديولوجي إلى جانب الانسجام السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بتقييم النظامين الإقليمي والدولي.

ومن ناحية الرؤية الأيديولوجية، جرى التنويه بأن نتنياهو وترامب يتبنيان مواقف معادية للأقليات والمهاجرين والمسلمين. وبالنسبة إلى إسرائيل تكمن أهمية عداء ترامب للمسلمين في تجاوز التباين الذي كان قائماً بينها وبين الإدارة الأميركية السابقة برئاسة باراك أوباما إزاء هذا الموضوع. وقد اعتبرت إسرائيل أن امتناع أوباما خلال ولايته الرئاسية عن وصف العمليات الإرهابية في الغرب بأنها "إرهاب إسلامي"، إنمّا يعبّر عن موقف مهادن من طرفه حيال الثقافة الإسلامية، بينما كان نتنياهو يُكثر من استعمال هذا المصطلح ويُنظّر للعالم حول "الخطر الإسلامي". كما أن معارضة أوباما استعمال هذا المصطلح أو النطق به خلال خطاباته، وتأكيده في كل خطاب يتناول فيه هذه المسألة الفرق بين الإسلام وجماعات إرهابية مثل "القاعدة" و"داعش" مبرراً خطورة استعمال هذا المصطلح، دفعت عناصر من اليمين الإسرائيلي إلى اتهامه بالضعف من جهة، وإلى وصفه بأنه لا يزال مسلماً من جهة ثانية، وإلى اتهامه بأنه معادٍ للسامية من جهة ثالثة. في المقابل فإن ترامب منذ توليه الحكم وقبل ذلك يكثر من استعمال مصطلح "الإرهاب الإسلامي" أو "التطرّف الإسلامي"، وهو ما ينسجم مع توجهات نتنياهو في ربط الإرهاب بالإسلام، ومن ثمّ ربط الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بقضية "الإرهاب الإسلامي"، وهي استراتيجية تبناها نتنياهو منذ أعوام، وخصوصاً بعد صعود ظاهرة "داعش" وعملياته الإرهابية في أوروبا.

وبدا واضحاً في ذلك الوقت أن أول لقاء عمل بين نتنياهو وترامب أفضى إلى إحداث قطيعة بين سياسة إسرائيل بحكومتها اليمينية وسياسة الإدارة الأميركية السابقة برئاسة أوباما.

وهذا الأمر برز بشكل خاص في الموضوعات التالية:

أولاً، القضية الفلسطينية: أفلح نتنياهو خلال تلك الزيارة في تحقيق انسحاب أميركي ولو تصريحي من التزام واشنطن إزاء حل الدولتين. وقد تبنى ترامب مقولة نتنياهو أن على الطرفين التوصل إلى الاتفاق أولاً، وهذا يعني التخلّي عن مرحلة تدويل الحل، ويعبّر عن انسجام مع توجه نتنياهو بأن أي حل يجب أن يكون ضمن اتفاق الطرفين عليه، وليس فرضه على إسرائيل. كما تعهد ترامب بأن الحل الذي يتوصل إليه الطرفان هو المقبول عليه، وهذا شكل انسحاباً من التزام إدارة أوباما بحل الدولتين.

ثانياً، المستوطنات: اعتبر ترامب أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ليست عائقاً أمام السلام، وبالرغم من أنه طالب نتنياهو بـ"التريث في البناء الاستيطاني وإقامة مستوطنات جديدة"، فإن إدارة ترامب لن تكون مثابرة في رصد الخروقات الإسرائيلية حول المستوطنات والتنديد بإسرائيل من جراء ذلك. ومن ناحية المبدأ فإن عدم اعتبار المستوطنات عائقاً أمام السلام يقف في صلب مقاربة نتنياهو خلال الأعوام الأخيرة في إثر ازدياد النقد الدولي للبناء الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وهذا ما حدا بصحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من نتنياهو إلى توصيف العلاقات بين البلدين في عهد ترامب بأنها تدل على "روح جديدة". كما وصف عدد من الوزراء تصريحات ترامب بأنها تعبر عن عهد جديد، وأشاروا إلى أن جميع الإدارات الأميركية السابقة أيدت حل الدولتين. وأشير في هذا الخصوص إلى أن بيان البيت الأبيض برئاسة ترامب حول إعلان إسرائيل نيتها بناء آلاف الوحدات الاستيطانية بعد إخلاء بؤرة "عمونه" يوضح الفرق بين الإدارتين، حيث جاء في بيان إدارة ترامب: "إننا نعتقد أن المستوطنات لا تشكل عائقاً أمام السلام، غير أن بناء مستوطنات جديدة أو توسيعها خارج حدودها الحالية قد لا يساعد على تحقيق الهدف (السلام)"!

ثالثاً، المؤتمر الإقليمي: تبنى ترامب فكرة نتنياهو حول المقاربة الإقليمية لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث أبدى اتفاقه مع نتنياهو على أهمية تعزيز البيئة الإقليمية لإسرائيل وعلاقاتها مع الدول العربية أولاً ويتم تتويج ذلك بمؤتمر إقليمي، يكون من بين اهتماماته التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية.

رابعاً، الملف النووي الإيراني: تبنى ترامب كذلك توجهات نتنياهو بشأن الملف النووي الإيراني، معتبرا إياه خطراً على الأمن الإسرائيلي، ومؤكداً أن الاتفاق مع طهران كان سيئاً. ومع أن ترامب كان تفوّه بهذا الموقف خلال الحملة الانتخابية، إلا إن تصريحه بهذا الشأن وهو رئيس الولايات المتحدة جاء يحمل جوهراً مختلفاً. واستطاع نتنياهو أن يحصل من ترامب على موقف يؤيد تشديد العقوبات على إيران، وهو الموقف الإسرائيلي من المشروع النووي الإيراني، حيث أكدت إسرائيل أن الاتفاق أجهض الإنجازات التي حققتها العقوبات على إيران في الأعوام السابقة. وأعرب نتنياهو عن اعتقاده بأنه يمكن له أن يقنع البيت الأبيض بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، كما يعتقد أن هناك انسجاماً في تصوّر الخطر الإيراني، على عكس إدارة أوباما، خصوصاً وأن البيت الأبيض ردّ بشكل صريح على تجربة إطلاق الصاروخ البالستي الإيراني بشكل يروق لتصورات نتنياهو، حيث اعتبر أن إيران أمست "منذ الآن تحت الإنذار بشكل رسمي"!

يُشار هنا إلى أن نتنياهو نفسه أجمل زيارته هذه إلى واشنطن بالقول إنها كانت "تاريخية". وأضاف أمام اجتماع الحكومة الإسرائيلية: "إن التحالف بين البلدين كان دائماً متيناً، ولكنني قلت هناك وأقول لكم أيضاً هنا، إن هذا التحالف تعزز أكثر فأكثر لسببين: أولاً، هناك علاقات شخصية طويلة تربط بيني وبين الرئيس ترامب وهي مهمة؛ ثانياً، وجود رؤية مشتركة حول المخاطر والفرص في الشرق الأوسط. فنحن متفقان حول التهديد الرئيس والمتزايد الذي تشكله إيران وضرورة التصدي للعدوان الإيراني على الصُعد المختلفة، وكذلك على إمكان القيام بمحاولة لترسيخ المصالح الإقليمية الآخذة بالتبلور بين إسرائيل والولايات المتحدة ودول في المنطقة أيضاً من أجل صد إيران وكذلك من أجل تطوير فرص أخرى وتحقيق علاقات طبيعية. وفي نهاية المطاف نأمل أن يؤدي هذا أيضاً إلى تحقيق السلام. إن هذا التغيير الجذري رافق جميع مباحثاتنا كما أنه يشكل القاعدة للتفاهمات بيننا".

لا بُدّ من لفت النظر في الختام إلى أن كل ما تقدّم سبق بعدة أعوام إعلان خطة السلام الأميركية المعروفة باسم "صفقة القرن"، كما أنه سبق جميع الخطوات التي اتخذتها إدارة ترامب ضد الفلسطينيين والانحياز لا بل التماهي تماماً مع اليمين المتطرف في إسرائيل، بدءاً من الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، مروراً بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وانتهاء بوقف الدعم لمنظمة "الأونروا" واعتبار أن المستوطنات الإسرائيلية الكولونيالية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ لا تخالف القانون الدولي. كما أنه سبق قيام الولايات المتحدة في العام ٢٠١٨ بالانسحاب من الاتفاق النووي الدولي المُبرم مع إيران العام ٢٠١٥ وفرض عقوبات شديدة على هذه الأخيرة لم تُرفع حتى الآن.

تحليلات: نتنياهو يكسر «أعرافاً إسرائيلية» سياسية وأمنية من أجل البقاء في الحكم!

تظاهرة مناهضة لنتنياهو أمام المحكمة في القدس يوم ٥ الجاري. (أف-ب)

كتب خلدون البرغوثي:

يتقن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو استغلال الأزمات التي تواجهها إسرائيل، عبر تجييرها لصالحه في ظل التحديات السياسية والشخصية- القضائية التي يواجهها وقد تهدد مستقبله السياسي.

ومع حرصه على بقائه في منصب رئيس الحكومة، كسر نتنياهو أعرافا متبعة في إسرائيل، كان في السابق هو نفسه داعيا للالتزام بها. ففي العام ٢٠٠٨ دعا نتنياهو - زعيم المعارضة حينئذ- رئيس الحكومة إيهود أولمرت للاستقالة مع ظهور شبهات حول تورط الأخير في قضايا فساد. ودعا نتنياهو أولمرت إلى الاستقالة فورا قائلا «ليس بإمكان رئيس حكومة يخضع للتحقيق أن يستمر في ممارسة مهامه، وعليه أن يستقيل فورا، وأن يكافح من أجل إثبات براءته».

ومع فتح تحقيقات ضده انتهت إلى بدء محاكمته، رفض نتنياهو الالتزام بالعرف (غير الملزم قانونيا) بالاستقالة كما فعل أولمرت ومسؤولون إسرائيليون سابقون (إسحق رابين ١٩٧٧، عيزر وايزمان ٢٠٠٠، موشيه قصاب ٢٠٠٧). بل ناقض نتنياهو نفسه وقال إنه لن يكرر الخطأ الذي ارتكبه أولمرت بالاستقالة.

وللنجاة من تبعات محاكمته، يسعى نتنياهو إلى البقاء في الحكم والوصول إلى ائتلاف حكومي قد يسهل مهمة إقرار مشاريع قوانين تمنع محاكمته وهو في منصبه (القانون الفرنسي)، أو تمنحه الحصانة بحكم عضويته في الكنيست.

ولتحقيق هذا الهدف استغل نتنياهو ولا يزال أزمة جائحة كورونا، وكذلك التصعيد مع إيران، للضغط على قادة الأحزاب الإسرائيلية للاستسلام لشروطه، وليتجنب دفع ثمن سياسي كبير (تناوب منصب رئيس الحكومة مثلا) لخصومه.

أزمة «كورونا».. استغلال ذو بعدين

مع تفشي وباء كورونا بدءا من شهر آذار ٢٠٢٠ كان قد مضى على الأزمة السياسية أكثر من عام، فمنذ استقالة حكومة نتنياهو في كانون الأول ٢٠١٨، كانت إسرائيل قد خاضت جولتين انتخابيتين في نيسان ٢٠١٩، وأيلول ٢٠١٩، وفي الطريق إلى جولة ثالثة في آذار ٢٠٢٠. فشل نتنياهو مرتين في تشكيل حكومة، وبات زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس الذي فشل في تشكيل الحكومة بعد تكليفه في إثر انتخابات أيلول ٢٠١٩، يشكل تهديدا لنتنياهو بعد الانتخابات الثالثة. كان كورونا يتفشى بسرعة في إسرائيل واستغل نتنياهو هذا الوضع للضغط على غانتس الذي كان يواجه أزمة في حزبه بسبب رفض شركائه خاصة يائير لبيد وموشيه يعلون التحالف مع حزب الليكود في ظل زعامة نتنياهو له، وفي ظل عجز غانتس عن تشكيل ائتلاف حكومي مدعوم من قبل القائمة المشتركة بسبب المعارضة الداخلية في حزبه، ما حرمه من الأغلبية المطلوبة في الكنيست للحصول على الثقة بالحكومة.

البعد الأول: كثف نتنياهو ضغوطه في هذه الفترة على غانتس بدعوى أن الوضع في إسرائيل سيء جدا، وحسب موقع «واللا» فإن نتنياهو كان سيلقي على غانتس المسؤولية عن تدهور الوضع الصحي بسبب رفضه تشكيل حكومة مع الليكود.

ومع تدهور الوضع الصحي وتصعيد نتنياهو حملة ضغوطه على غانتس انهار الأخير، فشق حزب «أزرق أبيض» ووافق على الانضمام لنتنياهو لتشكيل حكومة طوارئ حتى قبل أن يفاوض نتنياهو على شروط الشراكة بينهما، وحصل على تعهد بتوليه رئاسة الحكومة بعد مرور عام ونصف العام على تشكيلها.

نقلت صحيفة «هآرتس» في حينه عن يائير لبيد زعيم حزب «يوجد مستقبل» والشريك السابق لغانتس قوله إن «غانتس خضع تماما لنتنياهو دون معركة وزحف للانضمام لحكومته».

وكان واضحا أن نتنياهو وبعد الإعلان عن تشكيل حكومته بالشراكة مع غانتس سيستغل هذه الحكومة قدر الإمكان لتحقيق إنجازات ينسبها لنفسه.

كتب ليئور كوندر في «هآرتس» بعد يوم واحد من تشكيل الحكومة أن «نتنياهو نجح في تشكيل حكومة، والآن سيكرس جهده لمنع غانتس من دخول بلفور»، في إشارة إلى المقر الحكومي المخصص لرئيس الحكومة وأسرته. أما تسفي زارحيا فكتب بعد شهر على إقامة الحكومة أن نتنياهو يسعى من الآن للبحث عن طريقة لتفكيك الائتلاف الحكومي، لكن بشكل لا يظهره المتسبب بذلك أمام الجمهور.

دفع استغلال نتنياهو لأزمة كورونا قبل نحو عام، ٣٠٠ طبيب إسرائيلي، بينهم مديرو أقسام في المستشفيات ومسؤولون في الجهاز الصحي، إلى رفع عريضة للرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، عبروا فيها عن تخوفهم من الوضع السياسي، المتمثل بتعطيل الكنيست، وانتقدوا أداء نتنياهو.

الدكتورة ياعيل فارين، المتخصصة في الأمراض المعدية والأوبئة التي بادرت إلى إعداد العريضة، قالت لموقع «واللا» الإخباري إن نتنياهو يستغل أزمة كورونا لغايات سياسية، ويكرر عبارة «أنا، أنا أنا، الذي سأحميكم».

وأضافت «حقيقة أن رئيس الكنيست (يولي إدلشتاين- ليكود) لا يسمح بالتصويت على انتخاب خلف له كما هو مطلوب منه، هو استغلال بشع للوضع. والحديث هنا عن انقلاب سلطوي في إسرائيل، وهذا ما يقولونه في وسائل الإعلام الدولية أيضا. وسنستيقظ بعد الأزمة على دولة مختلفة، ليست ديمقراطية».

البعد الثاني: السيناريو الذي توقعه زارحيا أعلاه تحقق بعد تمكن نتنياهو من استغلال أزمة كورونا، ومع تراجع نسبة الإصابات بشكل كبير، بذل جهودا للحصول على أكبر قدر من جرعات اللقاح ضد كورونا، ليضع إسرائيل في مقدمة دول العالم في نسبة الحاصلين على اللقاح، وأولى الدول التي قد تنهي إغلاقات كورونا وقيودها. نتنياهو وعبر الخلاف على إقرار الموازنة بينه وبينه غانتس، كان يسعى للذهاب لانتخابات جديدة تُجرى في شهر أيار ٢٠٢١ عبر التوافق بين أحزاب الكنيست على هذا الموعد، لإن إسرائيل قد تكون خرجت من أزمتها الصحية وفي الطريق إلى الخروج من التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا. لكن أعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي (من «أزرق أبيض» تحديدا)، صوتوا في نهاية كانون الأول ضد مشروع قانون لتمديد مهلة إقرار الموازنة العامة، ما أدى إلى حل الكنيست تلقائيا وبالتالي وجوب إجراء الانتخابات خلال تسعين يوما (أجريت الشهر الماضي).

لذلك كثف نتنياهو جهوده للتخفيف من تبعات أزمة كورونا، عبر توفير اللقاحات لإسرائيل بأسرع وقت ممكن، ونقلت وكالة «بلومبيرغ» الإخبارية عن ألبرت بورلا، الرئيس التنفيذي لشركة «فايزر»، قوله إن نتنياهو كان مهووسا بالحصول على اللقاحات لإسرائيل. وقال بورلا: «اتصل بي ٣٠ مرة. كان يسألني عن سلالات كورونا، وكنت أقول له 'سيدي رئيس الوزراء، إنها الثالثة صباحا' فيرد 'لا تقلق'».

رغم ذلك لم تأت هذه الجهود بالنتائج التي كان يتوخاها نتنياهو انتخابيا، فحصل حزب الليكود على ثلاثين مقعدا (٣٦ مقعدا في الانتخابات السابقة)، فيما فشل معسكر اليمين (الليكود وشاس ويهدوت هتوراه والصهيونية الدينية)، في الفوز بواحد وستين مقعدا، بل حصل على ٥٢ مقعدا، ولا تزال جهود نتنياهو المكلف بتشكيل حكومة تواجه عقبات حتى لحظة كتابة هذه السطور.

وعلى الرغم من ذلك يسجل لنتنياهو قدرته على استغلال أزمة كورونا لتحقيق مساعيه.

سياسة الغموض على المحك

الحالة الأخطر التي يحاول نتنياهو استغلالها للبقاء في الحكم، هي عبر إنهاء ما تسمى «سياسة الغموض» الإسرائيلية، وهي حسب المحلل العسكري لصحيفة «يديعوت أحرونوت» رون بن يشاي «سياسة تتبعها إسرائيل عبر عدم تبنيها المسؤولية عن عمليات ينفذها الجيش أو الموساد في فترات الهدوء ضد أعدائها». يضيف بن يشاي أن هذه السياسة ليست مقدسة بل وسيلة، وتهدف إلى عدم المس بكبرياء الأعداء وجرهم لرد قد يتحول إلى مواجهة أو حرب شاملة مع إسرائيل، عبر ادعائهم أنه ليس بمقدورهم الرد لأنه ليست لديهم أدلة تثبت مسؤولية إسرائيل عن العدوان.

ويقول بن يشاي إن هذه السياسة أثبتت جدواها فترة طويلة ومكنت الجيش والموساد وأحيانا الشاباك من تنفيذ عمليات تخريب وإحباط وتشويش لدى الأعداء، لتكون النتيجة مكاسب إسرائيلية دون دفع أي ثمن، ودون الرد من قبل الأعداء.

شرع نتنياهو بكسر هذه السياسة بشكل صريح عبر حديثه عن مسؤولية إسرائيل عن هجمات على أهداف سورية، أو أهداف إيرانية في سورية.

أشار معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إلى أن كسر هذه السياسة تجلى في سماح الرقابة العسكرية الإسرائيلية في العام ٢٠١٨ بالإعلان عن مسؤولية إسرائيل عن تدمير ما قالت إنه مفاعل نووي سوري في العام ٢٠٠٧.

وفي تحليل كتبه د. شموئيل إيفن، الباحث في المعهد، تساءل عن مصير سياسة الغموض الإسرائيلية تجاه سورية حينئذ، وهي سياسة كانت مستمرة عبر الامتناع عن تبني المسؤولية عن غارات جوية أخرى في الأراضي السورية واستهدفت مخازن وقوافل سلاح كانت في طريقها لحزب الله، ومقار لقوات إيرانية وميلشيات شيعية تابعة لإيران.

ويرى إيفن أن التسريبات هي السبب الرئيس الذي يمس بسياسة الغموض، وكثيرا ما يكون مصدر هذه التسريبات هو التلاعب بالكلمات من قبل مسؤولين سياسيين إسرائيليين، أو عبر تقديم المعلومات لوسائل إعلام أجنبية تكون خارج سيطرة الرقابة العسكرية الإسرائيلية.

ويدعو إيفن إلى وضع قرار إعلان إسرائيل مسؤوليتها عن عملية ما في الخارج من عدمه في إطار صلاحيات المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية، وتحت رقابة اللجنة الفرعية للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أو بتوسيع صلاحيات اللجنة الوزارية للإعلانات. ويقول إيفن إن هذه الهيئات ستكون قادرة على بحث قضية الغموض من وجهة نظر مهنية.

وينتقد إيفن إنهاء سياسة الغموض تجاه سورية بالقول إن على إسرائيل أن تحافظ على الغموض قدر الإمكان للحفاظ على جدوى عملياتها وتأثيرها.

نتنياهو وإيران

اعترف مسؤول إيراني الأسبوع الماضي بأن إسرائيل تمكنت من وضع يدها على أرشيف إيران النووي، حسبما ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية.

ونقلت الصحيفة عن مؤمن رضائي، مستشار للمرشد الأعلى الإيراني، قوله إن إسرائيل سرقت الأرشيف النووي للبلاد، مؤكداً أن الدولة بحاجة إلى تجديد كبير لأمنها.

وجاء اعتراف رضائي ضمن انتقادات للضعف الأمني الإيراني إذ قال «البلاد تعرضت لانتهاكات أمنية على نطاق واسع، والمثال على ذلك أنه في أقل من عام، وقعت ٣ حوادث أمنية: انفجاران واغتيال واحد.. قبل ذلك، سُرقت وثائق من الأرشيف النووي بأكمله، كما جاءت بعض الطائرات بدون طيار المشبوهة ونفذت بعض العمليات».

اعتراف إيران جاء متأخرا ثلاث سنوات عن المؤتمر الصحافي الذي عقده نتنياهو في نيسان ٢٠١٨ وكشف فيه عن تمكن الموساد من الاستيلاء على الأرشيف النووي الإيراني.

في تلك الفترة كانت التحقيقات حول فساد نتنياهو في أوجها، وكان من المتوقع انهيار ائتلافه الحكومي في ظل التحقيقات، لذلك سعى إلى تعزيز مكانته انتخابيا عبر الكشف عن عملية الموساد في إيران.

تفجير مفاعل نطنز

يرى رون بن يشاي أن عملية التفجير في مفاعل نطنز مؤخراً استغرقت عدة شهور من التخطيط، أما التنفيذ فكان في التوقيت المناسب من وجهة نظر الموساد، المسؤول عن العملية بحسب مصادر صحافية أجنبية.

يقول بن يشاي إن سياسة الغموض تهدف في بعض الأحيان إلى إخفاء مصادر المعلومات، ومنع إدانة إسرائيل دوليا، ولتجنب المس بالعلاقات السياسية مع الدول الأخرى، كما أن هذه السياسة تهدف إلى تعزيز أمن إسرائيل، وإضعاف أعدائها، والتخريب على مخططاتهم.

لكن نتنياهو جاء وقلب الوضع بشكل يهدد أمن إسرائيل، حسب بن يشاي، الذي يضيف: «نحن أمام سياسة خطيرة، فقرار كسر الغموض الإسرائيلي لم يتخذ بعد نقاش في المؤسسة الأمنية/ العسكرية وفي الكابينيت الأمني- السياسي، بل اتخذ القرار حسب نزوات رجل واحد، هو بنيامين نتنياهو وبعض المقربين منه، بمن فيهم رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين».

يضيف بن يشاي أن كسر سياسة الغموض يحمل فكرة عفنة أيضا، لأن تحمل نتنياهو المسؤولية غير المباشرة عن انفجار نطنز يهدف إلى إظهاره «على أنه وزير الدفاع الفعلي، بهدف تقويض صورة وزيري الدفاع بيني غانتس والخارجية غابي اشكنازي».

ويرى بن يشاي أن كسر سياسة الغموض يهدد أمن إسرائيل بشكل مباشر، ليس فقط عبر منح أعدائها المبرر لاستهدافها بل لأن هذا الكسر «قد يفتح الباب أمام صراع كبير - إسرائيل في غنى عنه- بين الجيش والموساد وجهاز الاستخبارات العسكرية، وهو صراع لن يقدم شيئا للأمن الإسرائيلي، بل سيضعفه».

مس العلاقات مع واشنطن

وعلى مستوى العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة يرى بن يشاي وغيره من المحللين الإسرائيليين أن العملية الإسرائيلية في طهران، ووضوح مسؤولية إسرائيل عنها، ستعتبر من وجهة نظر إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن رسالة بعدم التزام إسرائيل بأي اتفاق مستقبلي مع إيران. لكنها بالنسبة لإسرائيل فرصة للفت النظر إليها. ويرى بن يشاي أن وضع الشرق الأوسط على حافة حرب سيدفع الإدارة الأميركية إلى أخذ وجهة نظر إسرائيل بعين الاعتبار.

لكن بن يشاي ينتقد طريقة تفكير نتنياهو والمحيطين به، فخلافا لأيام إدارة ترامب وحتى إداراتي باراك أوباما وجورج دبليو بوش، فإن الوضع الحالي يشهد قطيعة بين نتنياهو وبايدن، في وقت يشكل التنسيق والتعاون بينهما ضرورة حيوية أكثر من أي وقت مضى.

ويختم المحلل العسكري لـ«يديعوت أحرونوت» بالقول: «أحيانا من الجيد الكشف للعالم أننا مسؤولون عن عملية قوية ضد إيران، لكن عندما يحدث ذلك بسبب أهواء نتنياهو والمحيطين به، وفي وقت يوجد فيه خلاف فعلي بينه وبين بايدن - فليس من المؤكد أن التأثير الإسرائيلي على الأميركيين سيكون في الاتجاه الصحيح».

أمن الإسرائيليين على المحك

ومثل بن يشاي، يرى الرئيس السابق لـ«مجلس الأمن القومي» يعقوب عميدرور، أن كسر سياسة الغموض قد يؤدي إلى المس بأمن إسرائيل. ويقول في مقابلة مع صحيفة «معاريف»: «لا يمكنني أن أرى ما سيكسبه نتنياهو من التفاخر بالهجمات الأخيرة ضد إيران، خاصة أن لدى طهران القدرة على التسبب بضرر كبير لإسرائيل، فالإيرانيون قد يقومون باختطاف إسرائيليين، ويمكنهم استهداف مؤسسات يهودية في الخارج، ويكفي معرفة ما يحاولون فعله بالسفن المملوكة لإسرائيل»، في إشارة إلى استهداف سفينتين مسجلتين في إسرائيل مؤخرا في مياه الخليج العربي وبحر العرب.

كذلك انتقد النائب السابق لرئيس جهاز الموساد، رام بن باراك، كسر سياسة الغموض، لكنه أشار إلى استهداف إسرائيل سفينة استخبارية إيرانية في البحر الأحمر، قبل نحو أسبوعين. وقال بن باراك إن «الهجوم الإسرائيلي على السفينة الإيرانية يجب أن يبقى سريا، ولا ضرورة لإعلان إسرائيل المسؤولية، وتسريب المعلومات أمر خطير جدا، بل خطأ فادح، لأن جزءا كبيرا من نجاحات إسرائيل هو عبر تنفيذ عملياتها بسرية، وحتى قصف المفاعل النووي في سورية لم نتحمل المسؤولية عنه إلا بعد مرور عشر سنوات».

نتنياهو- بينيت- ساعر وسياسة الغموض

كما استفاد نتنياهو من أزمة كورونا في شق حزب «أزرق أبيض» وجر غانتس إلى حكومته، يبدو أنه وفي ظل نتائج الانتخابات المخيبة بالنسبة لليكود، يسعى إلى خلق حالة تهديد لأمن إسرائيل عبر تنفيذ عمليات ضد إيران - المفاعل النووي والسفينة الاستخبارية- والسماح بتسريب المعلومات حول مسؤولية إسرائيل عنها، بهدف دفع منافسيه نفتالي بينيت وجدعون ساعر إلى العودة لمعسكر اليمين.

ويسعى نتنياهو إلى دفع بينيت للتنازل عن مطلبه برئاسة الحكومة بالتناوب، والاكتفاء فقط بالمناصب الوزارية العليا مثل وزارة الدفاع له والخارجية لشريكته أييلت شاكيد، حسب العرض الأخير الذي قدمه الليكود لبينيت، ونشرت تفاصيله القناة ١٢ العبرية.

كما صعد نتنياهو من ضغوطه على ساعر الذي انشق عن الليكود، ودعاه الأسبوع الماضي إلى العودة إلى أحضانه. كما أشارت - وبشكل غير مباشر- رسالة وجهها ٣٠٠ من رؤساء البلديات الليكوديين ومن قادة فروع حزب الليكود لساعر إلى الهدف من التصعيد الذي يقوده نتنياهو حاليا في المنطقة، وجاء في نص الرسالة التي نشرها موقع «واللا» الإخباري: «هذا الوقت ليس المناسب لتشكيل حكومة يسار، بل هذا وقت العودة إلى البيت وإقامة حكومة يمين مستقرة لسنوات بهدف حماية إسرائيل من التحديات الكبرى التي تواجهها».

من يوميات جيش الاحتلال: جنود على حاجز قلنديا يقطعون الطريق إلى القدس، يوم ١٦ نيسان الجاري. (أ.ف.ب)

بحث إسرائيلي جديد: «جيش الشعب» فقد مضمونه ومصداقيته وأصبح ضرورياً استبدالُه!

كتب سليم سلامة:

في مطلع العام ٢٠١١، أطلق رئيس «مديرية القوى البشرية» في الجيش الإسرائيلي، الجنرال آفي زمير، تحذيراً في صلبه التخوف من أن استمرار وجهة التراجع والانخفاض المتواصلين في معدلات تجنّد أبناء وبنات الشبيبة وانخراطهم في صفوف هذا الجيش سيؤدي إلى «انهيار نموذج جيش الشعب حتى العام ٢٠٢٠». لكنّ هذا التحذير ظلّ هائماً في الهواء، على غرار تحذيرات أخرى عديدة أُطلِقت وتُطلَق في إسرائيل في مجالات مختلفة لكن لا أحد يصغي إليها، يتوقف عندها ويأخذ بها، وانتقل التحذير من المستوى النظري إلى مستوى التحقق الفعلي على أرض الواقع.

انقضى العام ٢٠٢٠ وأصبحنا في منتصف ٢٠٢١ تقريباً ولم تتحقق «نبوءة» الجنرال زمير بعد. لكن حيال التآكل المستمر دون توقف في نموذج «جيش الشعب» في إسرائيل، بفعل عوامل عديدة، ديمغرافية واجتماعية واقتصادية مختلفة سنأتي عليها لاحقاً، وعلى ضوء ما يتعرض له هذا النموذج من انتقادات تتسع باستمرار، يبدو أن اضطرار الدولة وقياداتها، السياسية والعسكرية، إلى التخلي عن هذا النموذج واستبداله بنموذج «الجيش المهنيّ» لم يعد سوى مسألة وقت فقط. هذا، على الأقل، ما ترسمه خلاصات البحث الفريد من نوعه الذي أُجري حول هذه المسألة وصدرت مخرجاته في كتاب خاص عن منشورات «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في نهاية شهر كانون الثاني الأخير تحت عنوان «صدوع في الإجماع ـ تحديات «جيش الشعب» ونمط التجنيد للجيش الإسرائيلي في واقع متغير».

قبل الخوض في قراءة هذا الكتاب ومحتوياته، من المفيد التوقف عند ماهية كل من نموذجيّ «جيش الشعب» و«الجيش المهني» وتوضيح الفرق بينهما.

النموذج الأول («جيش الشعب») هو نمط معين قديم من تجنيد القوى البشرية للجيش يعتمد، بصورة أساسية، على ما يسمى «التجنيد الإلزامي» أو «التجنيد الإجباري» أو «الخدمة (العسكرية) الإلزامية» التي تكون مفروضة، بالقانون، على جميع السكان بشكل عام، باستثناء حالات قليلة لأسباب محددة. مرّ هذا النموذج بمراحل وتحولات عديدة على مر العصور كان آخرها في إثر الانحسار الحاد في عدد النزاعات المسلحة التي تُخاض بواسطة جيوش كبيرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما دفع دولاً عديدة في العالم إلى التخلي عن نموذج التجنيد الإلزامي و«جيش الشعب» واستبداله بالنموذج الثاني ـ «الجيش المهنيّ» الذي يسمّى أيضاً «الجيش التطوعي». ويقوم هذا النموذج على فكرة مركزية مفادها أن مهمة الجيش تتلخص في «حماية أمن الدولة والدفاع عنه»، خلافاً للتوجهات الأخرى التي تضع للجيش أهدافاً إضافية أخرى، وهو ما تجسد بصورته الأبرز في نموذج «جيش الشعب» الذي اعتمدته دولة إسرائيل منذ تأسيسها، فأعدّت الجيش ليكون الأداة الأولى والأهمّ لتنفيذ وتطبيق سياسة «بوتقة الصهر» و«توحيد الشعب» التي كانت تعني وتقصد صهر اليهود المهاجرين من دول، أوطان ومجتمعات وثقافات مختلفة في «بوتقة إسرائيلية واحدة». وبينما يكون التجنيد في نموذج «جيش الشعب» إلزامياً ويسري على جميع المواطنين في الدولة فور بلوغهم سن الثامنة عشرة، إلا في حالات استثنائية قليلة ومحددة، يكون التجنيد في نموذج «الجيش المهني» أو «الجيش التطوعي» غير إلزاميّ وإنما طوعي بإرادة حرّة ويحظى المتجند براتب ماليّ مرتفع وبامتيازات مالية عديدة ومختلفة، كوسيلة لإغراء المرشحين على التجند ولضمان تجنيد الأكثر ملاءمة وكفاءة.

سيرورة التآكل في «جيش الشعب»

التآكل الحاصل في نموذج «جيش الشعب» هو سيرورة متواصلة منذ سنوات عديدة، لكنه بلغ درجة حرجة لا يمكن العودة منها إلى الوراء بل يمكن فقط التقدم إلى أمام وصولاً إلى ضرورة التخلي عنه واستبداله. كانت هذه السيرورة ومآلاتها المحتملة، بما فيها من انعكاسات وتداعيات، المحرك لهذا البحث الذي أجراه أساف ملحي، الباحث في برنامج «الحريديم في إسرائيل» وفي «مركز الأمن القومي والديمقراطية» التابعين لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» والمحاضر في «جامعة بن غوريون» في بئر السبع في النقب والذي تتركز أبحاثه حول السياسات العامة لدمج اليهود الحريديم في سوق العمل، في الجيش وفي الأكاديميا، إضافة إلى العلاقات بين الجيش والمجتمع والتحولات الحاصلة في الرأي العام بشأن نمط التجنيد المعتمد في الجيش الإسرائيلي ودمج الفئات الاجتماعية الطرفية في الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

يمتد كتاب البحث على ٨٨ صفحة تتوزع على المحتويات التالية: أ. موجز؛ ب. مدخل؛ ت. الفصل الأول: خلفية عامة ـ الانتقال من جيش المواطنين إلى جيش أجيرين تطوعي ـ تشغيلي نظرة تاريخية مقارِنة؛ ث. الفصل الثاني: أسطورة «جيش الشعب» في إسرائيل والسعي نحو الوحدة القومية؛ ج. الفصل الثالث: صدوع في نمط التجنيد وأسباب تصاعد النقد تجاه الجيش؛ ح. الفصل الرابع: المُخرَجات - ١. تحالفات طرَفية والمركز المهيمن؛ ٢. النخب والهوامش الاجتماعية ـ الاقتصادية في مسألة نمط التجنيد للجيش؛ ٣. محاور أجياليّة وعمريّة: هروب الشباب؛ ٤. كيف تمت المحافظة على نمط التجنيد الإلزامي في إسرائيل؟؛ خ. الفصل الخامس: نقاش وخلاصات؛ د. ملاحق؛ ذ. لائحة بأسماء الذين أجريت معهم مقابلات؛ ر. ملحق ب؛ ز. أنماط الخدمة العسكرية في بعض الدول المختارة؛ س. قائمة المصادر.

تجسد التآكل في نموذج «جيش الشعب» في إسرائيل في جانبين أساسيين: الجانب الأول، الانخفاض المستمر في معدلات التجنيد لصفوف الجيش الإسرائيلي والذي تجسد في انخفاض نسبة الذكور المتجندين لصفوف الجيش من ٧٥٪ (من مجمل الملزمين بالتجند) في العام ١٩٩٠ إلى ٦٩٪ في العام ٢٠١٩. لهذا الانخفاض أسباب عدة ومختلفة من بينها: ١. الارتفاع الحاد والمستمر في معدلات طلاب المدارس الدينية (ييشيفوت) بين اليهود الحريديم، من ٤٠٠ طالب خلال السنوات الأولى على قيام الدولة إلى نحو ٧٥٠٠ طالب في سنة ٢٠١٠ (قبل ١٢ سنة!)، علماً بأن اليهود الحريديم أصبحوا يشكلون اليوم نحو ١٢٪ من مجمل عدد السكان في إسرائيل، مع الانتباه إلى أن معدلات التكاثر الطبيعي بينهم هي الأعلى في البلاد، بفارق كبير عن المجموعات السكانية الأخرى؛ ٢. الارتفاع الحاد في نسبة شريحة الشباب بين المواطنين العرب، بما يعني بالتالي ارتفاعاً حاداً في نسبة المعفيين، بموجب القانون، من واجب الخدمة العسكرية الإجبارية؛ ٣. الازدياد المستمر، من جانب الفتيات اليهوديات، في استغلال بند في «قانون الخدمة الأمنية» يتيح لهنّ الحصول على إعفاء من واجب تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية. الجانب الثاني ـ زيادة وتوسيع مسارات الخدمة العسكرية المخصصة لقطاعات محددة من المواطنين المتجندين: وحدات عسكرية خاصة للمجندين الدروز، وحدات عسكرية خاصة لأبناء وأعضاء الحركات الشبابية، وحدات عسكرية خاصة للمجندين البدو، وحدة عسكرية خاصة للمجندين الحريديم (أنشئت في العام ٢٠٠٢) تبعتها وحدات عسكرية أخرى للحريديم. ينبغي التنويه هنا إلى أن مفهوم ونموذج «جيش الشعب» كانا يقتضيان عدم إنشاء وحدات عسكرية مخصصة لفئات معينة من السكان، غير أن إدراك القيادات العسكرية أساسًا، كما السياسية أيضاً، بأنه لولا إنشاء هذه المسارات الخاصة لما تجند الكثيرون جداً من المجندين هو الذي دفع إلى تخصيص هذه الوحدات العسكرية.

إذا كانت نسبة الذكور اليهود الذين يتجندون للجيش قد انخفضت إلى ٦٩٪ في العام ٢٠١٩، كما ورد أعلاه، فمعنى هذا أن نحو الثلث منهم لا يتجندون للجيش الإسرائيلي اليوم. وإذا أضفنا إلى هذا المعطى حقيقة أن الشبان العرب لا يتجندون، بموجب إعفائهم القانوني (باستثناء الشبان الدروز الذين يسري عليهم «قانون الخدمة العسكرية الإلزامية» وباستثناء حالات متفرقة من العرب من الطوائف الأخرى الذين ينخرطون في صفوف الجيش «تطوعاً»)، فمعنى هذا أن نحو النصف فقط من الذكور في سن ١٨ عاماً، الملزمين حسب القانون بتأدية الخدمة العسكري، يتجندون للجيش الإسرائيلي ويؤدون الخدمة العسكرية (الإلزامية) في صفوفه. وهي معطيات تضع علامات استفهام جوهرية عميقة حول ماهية نموذج «جيش الشعب» والتجنيد الإلزامي ومدى فاعليتهما.

النقد والتحدي ـ من ثلاث فئات أساسية

يبدأ التقديم للكتاب بالتذكير باليوم الدراسي الذي عقد في الكنيست في شهر حزيران ٢٠١٨ بمشاركة «كثيرين من ممثلي الجمهور وأعضاء الكنيست العرب واليهود، العلمانيين والمتدينين، النساء والرجال، الذين كان يبدو أن ليس ثمة بينهم أي قاسم مشترك من الناحية الإيديولوجية أو السياسية»، كما يسجل الكاتب مضيفاً إن «ما وحّد هؤلاء جميعاً تمثل في السعي إلى الدفع بإجراء تشريعيّ وجماهيري في صلبه إجراء محاكمة علنية لنموذج التجنيد الإلزامي البائس الذي يحتم، ظاهرياً، الانتقال السريع إلى نموذج التجنيد التطوعي بأجر». وقد تمحور الجزء الأكبر من الادعاءات ضد التجنيد الإلزامي حول الاعتبارات المتعلقة بواقع اللامساواة في النموذج القائم وحول عدم النجاعة الاقتصادية في تجنيد مجموعات سكانية غير مناسبة لتأدية الخدمة العسكرية. وخلص المتناقشون إلى أن «ثمة حاجة إلى إجراء تقليص، في أسرع وقت ممكن، في قوة الإكراه الدولانية التي تُستغل في عملية التجنيد للجيش باسم قيم الحرية والحرية الفردية».

ثم يشير الكاتب إلى أن بحثه هذا يقارب المفاهيم السائدة بين الجمهور بشأن نموذج التجنيد للجيش الإسرائيلي و«فكرة جيش الشعب» ويرمي إلى تحديد وتمييز المجموعات التي تتحدى نموذج التجنيد الإلزامي وتضع له بدائل للخدمة العسكرية مقابل أجر كامل، وذلك عبر محاولة الإجابة على جملة من الأسئلة المركزية في هذا الصدد، من بينها على سبيل المثال: ما الذي يدفع ممثلي الجمهور والنشطاء الاجتماعيين إلى الانتظام معاً ومحاولة تغيير نموذج التجنيد الإلزامي العريق في القِدم؟ ما هي الجهات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي تتحدى نموذج التجنيد القائم بصورة فاعلة؟ وما هي التسويغات، الادعاءات والمواقف ضد نموذج التجنيد الإلزامي التي تطرحها هذه الجهات؟ ما هي مواقف الجمهور الإسرائيلي، على اختلاف فئاته، بشأن نموذج التجنيد الإلزامي؟ وغيرها من الأسئلة.

تصدر الأصوات التي تدعو إلى تغيير نموذج التجنيد القائم حالياً بصورة جذرية على خلفية الانخفاض المستمر في نسبة الذكور الذين يتجندون للجيش ويؤدون الخدمة العسكرية (الإلزامية) في صفوفه من بين جميع الملزَمين، بموجب القانون، بالتجند وتأدية الخدمة العسكرية. ذلك أن هذه الحقيقة تثير أسئلة جوهرية بشأن مدى صلاحية نموذج «جيش الشعب» والتجنيد الإلزامي. وتبين نتائج هذا البحث أن هنالك مُطالبة آخذة في الاتساع والتصاعد من جانب مجموعات هامشية، مدنية (جمعيات ومنظمات) واجتماعية (الحريديم، مثلاً)، باتخاذ قرار مبدئي حاسم يقضي بإلغاء نموذج التجنيد الإلزامي في إسرائيل، ولو بصورة تدريجية. وتقترب هذه المُطالَبات، تدريجياً، نحو المركز السياسي والاجتماعي المهيمن الذي لا يزال يؤيد نموذج التجنيد القائم بدرجة عالية.

يحدد الكاتب ثلاث فئات تشكل مصدر النقد والهجوم ضد نموذج التجنيد الإلزامي وتستأنف عليه مطالِبة بتغييره، هي:

الفئة الأولى ـ الجمهور العلماني من اليسار واليمين الذي يرفع راية التحرر الاقتصادي. وينتمي أعضاء هذه الفئة، أساساً، إلى المجموعات السكانية المقتدرة من الطبقة الوسطى العلمانية والمُعتبَرة، إجمالاً، جزءاً أصيلاً من الجمهور العلماني ـ اليسار الغني، وخصوصاً من أبناء الجيل الشاب في هذه الطبقة. فقد بلغت هذه المجموعات (المقتدرة) درجة السأم من الخدمة الإلزامية الطويلة (ثلاث سنوات متواصلة) التي تتطلب ليس وقتاً طويلاً فحسب وإنما جهداً كبيراً أيضاً دون أن يحصلوا على حد أدنى من المكافأة أو على ما يجزيهم بصورة تفضلهم عن المجموعات السكانية الأخرى. ولا تخشى هذه المجموعات من أن يمس نموذج التجنيد البديل، القائم على أساس تلقي المتجندين أجراً شهرياً، بمكانتها في إطار منظومة التراتبية المدنية ـ الاجتماعية أو بقوتها الاقتصادية. ذلك أن هذه القوة مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً، بالتسويات المالية التي كرستها منظومات السوق النيوليبرالية التي تطورت في إسرائيل منذ أواسط الثمانينيات في القرن المنصرم.

إلى جانب هذه المجموعات المقتدرة، تشمل هذه الفئة أيضاً أوساط اليمين التي ترفع راية التحرر الاقتصادي وتشكل تحدياً لنموذج التجنيد الإلزامي في إسرائيل، من خلال القيم والمفاهيم التي تطرحها بواسطة ممثليها في السياسة ومنظمات المجتمع المدني والتي تشدد على حرية الفرد، ضرورة تراجع الدولة عن فرض التجنيد الإلزامي وإعلاء شأن النجاعة الاقتصادية والتشغيلية الكامنة في القوى البشرية التي يتم تجنيدها للجيش إلزامياً كل سنة.

الفئة الثانية ـ مجموعات سكانية هامشية لا تستفيد من التسويات القائمة، أي: اليهود الحريديم، بصورة أساسية. الجيش، في نظر هذه الفئة، لا يؤدي دوراً تمدينياً في المشروع القومي الصهيوني ـ العلماني؛ ولذلك، يسعى ممثلو هذه الفئة إلى جعل الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي خدمةً تطوعية ـ مهنية مدفوعة الأجر بحيث يكون الانخراط فيها مثل الانضمام إلى أية منظمة مدنية، وهو ما قد يؤدي إلى فقدان الجيش هيبته ومكانته المرموقة بين المؤسسات التي تمثل الدولة بصورة رسمية. وعندئذ، لن يكون المعنيون بتأدية الخدمة في هذا الجيش من أبناء المجموعات السكانية المقتدرة، على الغالب، وهو ما من شأنه أن يزيل حاجزاً أساسياً وجوهرياً في العلاقات ما بين الأغلبية التي تؤدي الخدمة في الجيش والأقلية التي تؤديها وأن يقلل بدرجة كبيرة مستوى الإحباط والغضب المتراكمين لدى الجمهور العلماني واللذين يوجههما ضد الجمهور الحريدي الذي لا يؤدي شبانه الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

الفئة الثالثة ـ أبناء الجيل الشاب. يبين البحث موضوع الكتاب أن أبناء الجيل الشاب في إسرائيل (١٨ ـ ٣٤ عاماً) يؤيدون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نموذج التجنيد التطوعي المدفوع الأجر، بالمقارنة مع أبناء الجيل المتقدم ـ نحو ٥٥٪ من فئة الشباب يؤيدون اليوم الانتقال إلى نموذج التجنيد التطوعي بأجر، مقابل ١٠٪ منهم فقط قبل عقدين من الزمن. ويطغى على موقف هذه الفئة الخطاب النيوليبرالي الذي يمجّد قيم المادية، تحقيق الإنجازات والتنافسية؛ وهي القيم التي تشكل جزءاً من الدافعية الفردية لتأدية الخدمة العسكرية، والتي تستوجب ـ في نظر أبناء الشبيبة ـ مكافأتهم مالياً بأجرٍ كامل. وهذا هو، بالتحديد، الدافع الأساس للتحول الحاصل في الجيش الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، إذ بدأ باعتماد طريقة المكافأة للمتجندين في الخدمة الإلزامية، ولو بصورة غير رسمية من خلال مسارات مختلفة.

إعادة التفكير، ثم إجراء التغيير ـ حاجة ملحّة

يؤكد الكاتب أنه من الصعب مجرد الافتراض بأن من الممكن الاستمرار في اعتماد نموذج الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي والمحافظة على مشروعية هذا النموذج حيال علامات الاستفهام الكثيرة والواضحة التي تطرحها مجموعات سكانية آخذة في الازدياد والاتساع في داخل المجتمع الإسرائيلي. وستكشف الأيام، كما يقول، ما إذا كان الجيش سيجري استعداداته اللازمة لاستيعاب وتذويت التغييرات القيمية، الاجتماعية والثقافية التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة ومتى سيقوم بهذه الاستعدادات، إن هو اقتنع بضرورتها.

لكن ثمة ما هو أكثر أهمية حتى من هذه الاستعدادات أيضاً وهو: الحاجة التي ستنشأ في المستقبل القريب جداً إلى إثارة وإدارة نقاش جماهيري واسع، اجتماعي وسياسي، جدّي وعميق، حول الأسئلة المصيرية التي تتعلق بالمبدأ الناظم للمجتمع الإسرائيلي، بغية عدم ترك هذه النقاشات وما ستتمخض عنه من قرارات حاسمة في أيدي قادة الجيش والأجهزة الأمنية فقط. هذا هو أحد أهمّ السجالات الأكثر صلةً وجِدّة في المجتمع الإسرائيلي اليوم، لأن السجال حول الخدمة العسكرية والتضحيات المحتملة إبانها لم يعد، منذ زمن بعيد نسبياً، عاملاً محفزاً ومُجنداً لفئات اجتماعية كثيرة آخذة في الازدياد والاتساع في المجتمع الإسرائيلي. ويخلص هذا البحث في النهاية إلى الاستنتاج بأن الحاجة قد أصبحت ملحة جداً لإعادة التفكير في مسألة الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي وطريقة التجنيد لتأديتها سعياً إلى تغيير هذه الطريقة، من خلال إعادة صياغة «العقد الاجتماعي» ما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية الإسرائيلية، من جهة، وبين الجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، ومن خلال تحديث منظومة التوقعات حيال التغييرات المشار إليها آنفاً في مكانة نموذج «جيش الشعب» وموقعه، وهو الذي لا يزال على حاله «مثل جزيرة وحيدة وسط بيئة يحكمها الواقع النيوليبرالي الذي ترسخ في إسرائيل».

سموتريتش في الكنيست: شرعنة الكهانية. (أ.ف.ب)

لماذا يصر سموتريتش على رفض الانضمام إلى حكومة يمين مدعومة من القائمة العربية الموحدة؟

كتب وليد حباس:

دفعت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في آذار ٢٠٢١ قضية الأحزاب العربية إلى مركز الجدل السياسي الحاصل داخل معسكر اليمين الصهيوني. لأول مرة يبدي حزب عربي، وهو القائمة العربية الموحدة برئاسة منصور عباس، عدم تحفظه من التحالف مع اليمين الصهيوني، فيما قد يبدو أحد مخارج تشكيل حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو. وبينما أن نتنياهو قادر ببراغماتيته الفهلوية على التحول من ذلك القائد الصهيوني اليميني الذي يشيطن الناخب العربي (كما حصل في انتخابات الكنيست العام ٢٠١٥) إلى «أبو يائير» الذي يرتشف القهوة بصحبة أصدقائه العرب، إلا أن هناك أصواتاً يمينية أخرى تنظر إلى الناخب العربي كتهديد استراتيجي لا يمكن التهادن معه. فقد أغلق بتسلئيل سموتريتش، رئيس قائمة الصهيونية الدينية، الباب الذي تركه نتنياهو موارباً لانضمام القائمة العربية الموحدة لحكومة يعمل على تشكيلها. وفي السادس من نيسان ٢٠٢١، أعلن سموتريتش أنه «ممنوع منعاً باتاً إقامة حكومة بدعم من القائمة العربية الموحدة». [١]

من الواضح أن موقف سموتريتش الذي يشاركه فيه معظم أحزاب اليمين الجديد، لا ينبع من مجرد عداء ساذج للعرب، وإنما يعبر عن نوع جديد من التنظير السياسي المستند إلى أيديولوجيا دينية واضحة المعالم. على العكس من نتنياهو الذي يهتم أكثر باستمرار فترة رئاسته للحكومة كطوق نجاة وحيد من السجن الذي يتهدده، فإن سموتريتش يعتقد بأن إقامة حكومة بدعم القائمة العربية الموحدة قد يعود بأبعاد كارثية على مستقبل العملية السياسية داخل إسرائيل وقد لن يتمكن اليمين من السيطرة عليها على المدى البعيد. من جهة، تطبيع العلاقة مع الناخب العربي لدرجة السماح له بلعب دور بيضة القبان في تشكيل أي حكومة إسرائيلية من شأنه أن يزيد من إقبال العرب على التصويت، وبالتالي قد يرتفع عدد مقاعدهم في الجولة الانتخابية المقبلة إلى ١٨-٢٠ مقعداً، من جهة أخرى. حسب سموترتيش، هذا يعني ترجيح كفة اليسار الإسرائيلي وزيادة حظوظه بالعودة إلى الحكم لأن العرب سيتحالفون معه في المستقبل لا محالة. [٢]

يترأس سموتريتش حزب «الاتحاد القومي» (وهو أحد مكونات القائمة الصهيونية الدينية) والذي يعتبر أحد ألوان التيار الحردلي (اختصار للتيار الحريدي ليئومي، أي الديني القومي) الذي يعود بتعاليمه إلى الحاخام أبراهام كوك، المنظر الديني لفكرة الخلاص. إن إقامة أرض إسرائيل، وتفرد اليهود في الحكم عليها، هي إحدى مقدمات الخلاص الديني، بيد أن الحردلية تأخذ هذه الرؤية الخلاصية إلى ميدان الفعل السياسي الصهيوني وتسخر المنظومة الاستعمارية في تعجيل الخلاص. فاحتلال الضفة الغربية، على سبيل المثال، يعتبر خطوة لا يمكن التنازل عنها كونها الطريق الصحيح لإقامة دولة إسرائيل على كامل ترابها.

كزعيم ومنظر يمثل الصهيونية الدينية، نشر سموتريتش في العام ٢٠١٧ مقالة بعنوان «خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي»، [٣] وفيها عرض رؤيته لحل المسألة الفلسطينية مرة واحدة وإلى الأبد. في بداية «خطة الحسم» يطرح سموتريتش سبيلين لحل «المشكلة الفلسطينية». الأول: أي فلسطيني (من سكان الضفة الغربية) يرغب بالتنازل عن طموحاته القومية، يمكنه البقاء والعيش كفرد داخل دولة إسرائيل اليهودية. لكنه لن يكون مواطنا سياسيا كامل الحقوق، وإنما مقيم ذو حقوق اجتماعية واقتصادية وصحية وحسب. وبشكل مشابه، تسعى الصهيونية الدينية إلى تقليم أظافر الأحزاب العربية التي، بالنسبة لها، باتت تتجرأ على المشاركة في صياغة وجه الحكومة، وتتطلع إلى التدخل الفاعل في الحكم الذي لا بد وأن يبقى حكراً على اليهود.

الحل الثاني، من لا يرغب بالتنازل عن هويته ومشروعه القومي، فإن الشعب اليهودي سيساعده على الهجرة إلى أي دولة عربية حيث يمكنه أن ينمي مشاعره القومية بحرية مطلقة. يعتبر هذا الحل آخر مشروع ترانسفير صهيوني طُرح للنقاش مؤخرا وبشكل جدي. وسموتريتش يؤمن إيمانا قاطعا بمشروع الترانسفير كحل عملي قد لا يكون مناص منه في المستقبل القريب. ومع أن «خطة الحسم» تستهدف حسم الصراع مع فلسطينيي الضفة الغربية، إلا أنها بين يدي سموتريتش قد لا تستثني فلسطينيي الداخل.

وقد عبر سموتريتش عن هذا الموقف بشكل صريح في رده على النائب أحمد الطيبي في نيسان ٢٠٢٠ في إثر حادثة الحاخام شموئيل إلياهو. فإلياهو، باعتباره حاخام مدينة صفد، رفض تأجير عقارات للمواطنين العرب في إسرائيل معتبراً أن أرض إسرائيل هي ملكية الشعب اليهودي. وعندما اعترض الطيبي على هذه الأقوال العنصرية التي لا يجب أن تأتي على لسان «رجل دين»، ثارت حفيظة سموتريتش وقال إن من لا يعترف بأن أرض إسرائيل هي ملكية حصرية للشعب اليهودي «عليه أن يغادر هذه البلاد. الحاخام شموئيل وتلاميذه ومن بينهم نحن في الصهيونية الدينية سنعمل على تسهيل هذه المغادرة». [٤]

يطرح سمرتريتش هذين الحلين (التنازل عن القومية الفلسطينية كشرط للاستمرار في العيش في الضفة مقابل الاحتفاظ بالطموحات القومية وبالتالي الترانسفير) باعتبارهما الأكثر معقولية وقابلية للتطبيق. في حال إغفالهما، فإن إسرائيل ستكون أمام شلال من الدم بفعل الصراع القومي الذي لا حل له. ولأن هذا الخطاب يعتبر مغادرة لفكرة حل الدولتين التي استملكت اليمين الإسرائيلي التقليدي «الغبي»، فإن سموتريتش يسوق ثماني نقاط توضيحية لا تخفي أبدا ثقافته الاستعمارية والاستشراقية المجبولة بعنجهية المستوطن الذي يحمل بندقية في يد وفي يده الأخرى قدومه ليزرع الأرض:

حل الدولتين هو أمر غير واقعي وغير قابل للتطبيق.

الهويتان القوميتان الإسرائيلية والفلسطينية تقفان على طرفي النقيض ولا يمكن أن تتعايشا معاً.

المشروع الصهيوني هو أكثر مشروع أخلاقي على الوجود من عدة جوانب. أولا، إسرائيل هي تحقيق للرؤية التوراتية التي تحظي بإجماع العالم. ثانيا، استطاعت إسرائيل جلب الازدهار والنمو على العكس من دول أخرى.

التهديد الذي تواجهه إسرائيل هو تهديد منقطع النظير. لذا، على الحل أن يكون كذلك منقطع النظير.

الاعتقاد بأن «اليأس يولد العنف والإرهاب» هو مقولة خاطئة تماما. هنا يضع سموتريتش نفسه في المعسكر المقابل لنتنياهو الذي يعتقد أن «السلام الاقتصادي» من شأنه أن يخفف من اليأس المعيشي، ويخلق مصالح مادية لدى الفلسطينيين تجعلهم يدفعون باتجاه إنهاء المقاومة. في المقابل، يعتقد سموتريتش بأن المقاومة الفلسطينية لا تنطلق من اليأس وإنما «الأمل» بأنه يمكن للفلسطينيين إقامة دولة. وعليه، يدعو سموتريتش إلى قتل هذا الأمل بأسرع وقت.

يعتقد سموتريتش بأن طمس الهوية القومية للفلسطينيين وإنهاء طموحاتهم ببناء دولة هما من الأمور الممكنة جدا، على العكس من آراء بعض أطراف اليمين التقليدي والذين يشككون في هذه الامكانية.

يحاول سموتريتش تبرير هذا «الحسم» السياسي الذي سيقضي على فكرة حل الدولتين من خلال استبطان فلسفة أخلاقية نفعية تقيس أخلاقية الأفعال من خلال الحكم على نتائجها ومخرجاتها. فهو يقارن الظروف المعيشية في قطاع غزة قبل الانسحاب الإسرائيلي مع تلك الظروف التي سادت بعده من حيث نقص الكهرباء والمياه والمستوى المعيشي. وعليه، لئن كان «قتل» الهوية القومية للفلسطينيين أمرا لا أخلاقي من حيث المبدأ، إلا أن استيعاب الفلسطينيين كأفراد بدون طموحات قومية داخل دولة إسرائيل قد يعود بالازدهار على حياتهم، وبالتالي فإن النتائج الإيجابية لـ«حطة الحسم» هي التي تبرر أخلاقية الخطة.

على العكس من التقارير العسكرية الإسرائيلية حول التكلفة الباهظة لضم مناطق «ج»، ألا أن سموتريتش يعتقد بأن تكلفة الضم (وهنا المقصود كل الضفة الغربية وليس فقط مناطق «ج») ستكون أوفر بكثير من تكاليف الاستمرار في إدارة الصراع مع الفلسطينيين لما يحمله ذلك من تكاليف أمنية واستخباراتية بالإضافة إلى التكاليف الجسدية.

هذه المرتكزات الأساسية التي يستند اليها الفكر السياسي لليمين الجديد بشكل عام، والصهيونية الدينية بشكل خاص. ومهما يكن من أمر، فإن المثير في «خطة الحسم» ليس موضوع الترانسفير رغم خطورته، وانما المرتكزات الثمانية التي طرحها سموتريتش والتي قد تشكل الفكر السياسي لليمين الجديد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. لقد طرح سموتريتش هذه الخطة عندما كان حزبه جزءا من تكوينات «البيت اليهودي» في العام ٢٠١٧، قبل أن ينشق ويشكل قائمة الصهيونية الجديدة والتي تجمع كلا من حزب تكوما (برئاسة سموتريتش) وعوتسما يهوديت (برئاسة إيتمار بن غفير) وحزب نوعام القومي اليهودي (برئاسة آفي معوز). وقد يختلف سموتريتش مع حزب يمينا (برئاسة نفتالي بينيت) أو باقي أطياف اليمين الإسرائيلي الحريدي والعلماني وغيرهم حول قضايا إسرائيلية داخلية تتعلق بشكل الدولة وعلاقة الدولة بالدين وغيرها؛ لكنهم قد لا يختلفون في المستقبل المنظور حول هذه المرتكزات الأساسية والتي ستلقي بظلالها على القضية الفلسطينية. أما بالنسبة للقائمة العربية الموحدة، فإن اليمين الجديد ما يزال يصفها باعتبارها حزبا متطرفا «إرهابيا»، على الرغم من الجسور التي مدها منصور عباس بينه وبين اليمين الصهيوني. فمع أن عباس صرح بأن ما يجمعه مع الإسرائيليين أكثر بكثير مما يفرقهم، في إشارة إلى استعداده إلى الاندماج كمواطن كامل تحت رعاية الدولة الإسرائيلية، إلا أنه في نفس الخطاب طالب الإسرائيليين، ربما لحفظ ماء الوجه أمام جمهوره العربي، بضرورة اعتراف المؤسسة الرسمية في إسرائيل بوجود روايتين اثنتين داخل حدود الدولة. حسب سموتريتش، المطلوب من منصور عباس هو التنكر بشكل كلي للرواية الفلسطينية قبل أن يتم قبوله كلاعب سياسي في صناعة شكل الحكم.

هوامش

١. هآرتس، "سموتريتش: نعمل جاهداً على ألا يبقى في هذا المكان أي عربي لا يعترف بأن اسرائيل هي ملك للشعب اليهودي"، هآرتس، ٧ نيسان، ٢٠٢١، https://www.haaretz.co.il/news/elections/1.9690170.

٢. يونتان ليس، "سموتريتش في أعقاب خطاب عباس: لن نكون شركاء في حكومة تستند الى القائمة العربية الموحدة"، هآرتس، ٢ نيسان، ٢٠٢١، https://www.haaretz.co.il/news/elections/1.9676629.

٣. بتسلئيل سموتريتش، "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي"، هشيلواح. متوفر على الموقع التالي: no. 6 (٢٠١٧)، https://bit.ly/3wLmpF.

٤. رافيت هيخت، "الصدمة كلمة ضعيفة. تغريدة سموتريتش مأساة لدولة إسرائيل"، هآرتس، ٢٠٢٠، https://www.haaretz.co.il/digital/daily/1.9690912.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

دبابة إسرائيلية مدمرة في الشجاعية في تموز ٢٠١٤.

بين الإنكار والتدخّل الوقائيّ: واقع المرض النفسيّ في الجيش الإسرائيليّ!

كتب أنس إبراهيم:

في الثّاني عشر من نيسان الجاري أضرم جنديّ احتياط إسرائيليّ (٢٦ عاماً) النّار في نفسه أمام قسم التأهيل التابع لوزارة الدفاع في بيتح تكفا؛ وبحسب القناة الإسرائيليّة، فالجنديُّ يُدعى إسحق صعيديان، وكان قد وصل إلى قسم التأهيل يحملُ زجاجتين تحتويان على مادّة قابلة للاشتعال ثمّ سكبها على نفسه. وكان الجنديّ قد تعرّض لصدمة نفسيّة قويّة خلال مشاركته في الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة العام ٢٠١٤، بعد عمليّة للمقاومة الفلسطينيّة في حيّ الشجاعيّة. وذكر أصدقاء الجنديّ وكذلك رئيس اتّحاد ذوي الإعاقة الإسرائيليّ أنّ الجنديّ لم يكن يتلقّى حتّى اللحظة العلاج النفسيّ الذي يتناسب ووضعه الصحّيّ من قبل قسم التأهيل، إذ لم يتلقّ غير ٢٥٪ من فوائد الإعاقة النّاتجة عن المشاركة في عملٍ عسكريّ.

وقد تبعت الحادثة تصريحاتٍ من وزير الدفاع بيني غانتس، وكذلك رئيس الحكومة الإسرائيليّة بنيامين نتنياهو، إضافة إلى الرئيس الإسرائيلي؛ وكلّها تُطالِبُ وتَعِدُ بالتحقيق في الحيثيّات والظّروف التي دفعت بجنديّ الاحتياط السّابق إلى إحراق نفسه أمام وزارة الدفاع والذي كان قد تمّ تشخيصه باضطراب الكرب التالي للرضح.

بحسَب جمعيّة العلاج الأميركيّة النفسيّة، يُعرّفُ اضطّراب الكرب التّالي للرضح (PTSD: Post-Traumatic Stress Disorder)، على أنّه متلازمة نفسيّة تحدُثُ للأشخاص الذين يعيشون أو يشهَدون أحداثاً صادمة مثل الكوارث الطبيعيّة، أو الحوادث الخطرة، أو الأعمال الإرهابيّة، أو الانخراط في عملٍ عسكريّ، أو التعرّضُ للاغتصاب أو التهديد بالموت. وتظهرُ المتلازمة على شكلِ استرجاعٍ قهريّ لذكرياتٍ صادمة للأحداث التي شُوهِدَت أو الأحداث التي ارتُكِبَت، أو على شكل كوابيس، أو نوبات قلق وذعر مُفاجئة [1].

بينما يُفسّر المركز الوطنيّ الإسرائيليّ للصدمة وضحايا الحرب والإرهاب (Natal)، اضطّراب الكرب التّالي للرضح، على أنّه «عند التعرّض لحدثٍ صادم، يمتلئ النّظام النفسيّ/العاطفيّ بمحفّزاتٍ أكثرَ ممّا يستطيعُ التّعامل معه، وتظلّ تلك المحفّزات في النّظام بشكلها الخام، غيرَ مُعالجة وأحياناً تعودُ وتشقُّ طريقها غصباً إلى الواقع في شكلها الأصليّ. نتيجة لعودتها يعيشُ الشّخصُ الأحداث الصّادمة في شكليها العاطفيّ والجسمانيّ مرّة أخرى كما لو أنّها تحدُثُ هنا والآن. كلّ الصّور، الرّوائح، الصّخب والذّكريات التي شكّلت جزءاً من التّجربة الصّادمة تعودُ لتطغى على وجود الشّخص الذي يشعرُ كما لو أنّه يتعرّضُ لاعتداءٍ مفاجئ. وبما أنّ هذه التّجربة القهريّة غير المُسيطر عليها هي في حدّ ذاتها تُشكّل تجربة صادمة، يلجأ الضّحايا إلى بذل كلّ جهدهم لتجنّب أيّ شيء يمكنهُ تذكيرهم بالأحداث الصّادمة، خالِقين بذلك دائرة مُغلقة من التجنّب والمُراوغة؛ وتلك الدّائرة هي صُلبِ ما يُدعى باضطّراب الكرب التّالي للرضح (PTSD)» [2].

تُظهِر الأرقام الصّادرة عن قسم الصحّة النفسيّة في الجيش الإسرائيليّ أنّ نسبة الجنود الذين يطوّرون متلازمة اضطراب الكرب التّالي للرضح في الجيش الإسرائيليّ هي من بين أكثر النّسب انخفاضاً عالميّاً؛ فعلى الأقلّ هناك جنديّ واحد من بين ١٢ يُظهرُ أعراض المُتلازمة. فمثلاً، تمّ تشخيص ١,٥٪ فقط من الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في الحرب الإسرائيلية على لُبنان العام ٢٠٠٦. وقام ٣٪ من الجنود الذين شاركوا في الحرب بطلب مساعدة نفسيّة لكنْ لم يتمّ تشخيصهم بالمتلازمة [3].

لكنّ حادثة إحراق الجنديّ إسحق لنفسه، إضافة إلى تقارير صحافيّة سابقة، تُظهِرُ إشكاليّات بُنيويّة خلفَ هذه الأرقام الرّسميّة التي يُصدرها الجيش الإسرائيليّ والتي تظهرُ على أنّها أقربُ لأن تكون جزءاً من بروباغندا «الجيش الذي لا يُقهر»، نفسيّاً مثلما عسكريّاً. فقد صرّح عدد من أصدقاء الجنديّ إسحق لقناة «كان» أنّ هناك العديد من حالات الانتحار والاكتئاب الشّديد بين الجنود الإسرائيليين الذين انتهوا من أداء خدمتهم العسكريّة؛ بعضهُم لم يتمّ الاعتراف بهم أصلاً كمرضى نتيجة لخدمتهم العسكريّة، وبعضهُم الآخر تمّ تشخيصهم بأنّهم كانوا يعانون من هذه المتلازمة قبل بدء خدمتهم العسكريّة مثل الجنديّ الذي أحرق نفسه.

ففي تقرير أعدّته صحيفة «الغارديان» البريطانيّة، يتّهمُ عدد من الجنود السّابقين في الجيش الإسرائيليّ الحكومة الإسرائيليّة بـ«التخلّي عنهم» بعد «أدائهم واجبهم الوطنيّ»، تجاه دولة إسرائيل.

«أطلقتُ النّار على شخصٍ لأوّل مرة في حياتي قبل بلوغي ١٩ عاماً، وهناك من ماتوا بين ذراعيّ»، يقولُ أور إيلون (٢٤ عاماً)، الجنديّ السابق في الجيش الإسرائيليّ، والذي تمّ تشخصيه بمتلازمة (PTSD)، بعد ثلاث سنواتٍ على تسريحه من خدمته العسكريّة قبل انتهائها ببضعة شهورٍ بسبب تدهور حالته النفسيّة أثناء أدائه خدمته العسكريّة. «بدأت أصبحُ مجنوناً، كنت أحرق الأشياء، أضرب أمّي، أصحو وأنا أتبوّل في فراشي، أرى صوراً، أشمّ أشياء، أتذوّق أشياء، كان الأمر مرعباً». لكنّ إيلون لم يتمكّن من الحصول على اعترافٍ رسميّ من قبل وزارة الدفاع الإسرائيليّة بحالته الصحّية إلّا بعد ثلاث سنواتٍ. وتلك خطوة ضروريّة لتمكينه من الحصول على الرّعاية الصحّية المجّانية والملائمة لوضعه النفسيّ: «إنّهم يريدونك أن تستسلم، يجعلونك تخوض الكثير من الأشياء في سبيل الحصول على ذلك الاعتراف». إضافة إلى إيلون، هناك بين غور (٣٩ عاماً)، والذي تطوّرت لديه متلازمة الـ (PTSD) بعدما قتلَ رجلاً فلسطينياً وكان عليه الضّغطُ على الحكومة الإسرائيليّة وقسم الصحّة في وزارة الدفاع لسنواتٍ قبل حصوله على اعترافٍ رسميّ بوضعه النفسيّ. «لقد شخّصني المعالج النفسيّ بالـPTSD وأنا في الجيش، ولكنّ الأمر تطلّب ثماني سنوات لإثبات تلك الحالة الصحّية، وقد حاولوا الإفلات من مسؤوليّتهم، وكانوا يقولون لك: ماذا يعني أنّك قتلت شخصاً؟ هذا ما درّبناك لتفعله» [4].

«هذا ما درّبناك لتفعله»!

يظهرُ بوضوحٍ من حادثة إحراق الجنديّ لنفسه وكذلك شهادات الجنود الإسرائيليين السّابقين، أنّ الأرقام الصّادرة عن الجيش الإسرائيليّ بخصوص مدى انتشار متلازمة الـ (PTSD)، هي أرقام إحصائيّة لا تعكِسُ واقع المرض النفسيّ في الجيش الإسرائيليّ. إنّها، أي الأرقام، جزء من مُقاومة آليّة متأصّلة داخل المؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة الرّسميّة لنفيّ أيّ حقيقة أخرى غير الحقيقة الرّسميّة التي تقولُ إنّ الجيش الإسرائيليّ هو الجيشُ الذي لا يُقهر، وإنّه في الوقت نفسه، هو جيش الشّعب الذي يُقاتل من أجل قضيّة واضحة وعادلة في الآن ذاته؛ حِماية الشّعب الإسرائيليّ. وتلك الرّواية تتعارضُ مع سؤال المُعالج النفسيّ الإسرائيليّ داني بروم، مؤسّس منظّمة (Metiv)، وهي المركز الإسرائيليّ لعلاج الصّدمات النفسيّة؛ والذي يقول: «النّاس تخرجُ من الجيش وتقول إنّ الحكومة دفعت بِنا إلى الهاوية، ما الذي نُقاتل من أجله؟» [5].

وبحسب كُتّاب تقرير صحيفة «الغارديان»؛ فإنّ أحد التفسيرات المعقولة لمنطق مقاومة الاعتراف من قبل المؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة بحالات اضطّراب الكرب التالي للرضح، يعود إلى أنّ اعترافاً كهذا سيكونُ اعترافاً من قبل الجيش بخطأ بنيويّ في عقيدته الأمنيّة والعسكريّة. فالمُتلازمة، مُضافاً إليها أشكالٌ أخرى من الأمراض النفسيّة داخل الجيش الإسرائيليّ، ستكونُ الثّمن المُنفصل، الذي يُدفعُ نتيجة شنّ حروبٍ ثلاث خلال عقدٍ واحد فقط على قطاع غزّة، ونتيجة لاستمرار سياسة الاحتلال العسكريّ للمناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة، إضافةً إلى الاتّهامات التي وجّهت للجنود الإسرائيليين بإطلاق النّار بشكلٍ متعمّد على المدنيين المحتجّين على حدود قطاع غزّة أثناء مسيرات العودة. كلّ ذلك يُفسّر رفض المؤسسة العسكريّة للاعتراف بأنّ الوضع العسكريّ على الأرض التي خلقتهُ المؤسّسة نفسها، هو نفسهُ الوضع الذي يدفعُ فعلاً بالجنود الإسرائيليين إلى «الهاوية»، ويُفاقم من تدهور حالتهم الصحّيّة النفسيّة وصولاً إلى طرح السّؤال عمّا يفعلونه «هُنا».

لكنّ الرّواية المُفضّلة للمؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة هي الرّواية التي تتبنّاها الكاتبة الإسرائيليّة فورست مارسيا، في مقالها الذي يتبنّى الأرقام الرّسميّة الصادرة عن المؤسسة العسكريّة، ويحاول الإجابة عن سؤال: ما الذي يجعلُ نسبة المصابين بمتلازمة الـ (PTSD) في الجيش الإسرائيليّ من بين الأكثر انخفاضاً عالمياً؟ الاندماجُ والتّجربة هُما الجزءُ الأوّل من السّرديّة اليمينيّة الإسرائيليّة، والتي تستندُ إلى مقولة أنّ الجيش الإسرائيليّ هو جيشُ الشّعب، وذلك يعني أنّه ليس هناك أيّ شخص في إسرائيل ليس على علاقة بشخصٍ يخدمُ في الجيش، أو خدَمَ هو نفسه في الجيش الإسرائيليّ. إضافة إلى ذلك، فتجربة المجتمع الإسرائيليّ مع ما تُسمّيه الكاتبة بالإرهاب جعلت أفرادَه أكثرُ قدرة على التّعامل مع الواقع النفسيّ المشحون، وكذلك جعلت أفراد الجيش الإسرائيليّ أكثر قدرة على التحمّل نفسياً من أقرانهم في الجيش الأميركيّ على سبيل المثال. وبالتّوازي مع الواقع الإسرائيليّ المُعاش، يحضُرُ التّاريخ الذي يستدعي معرفة المجتمع الإسرائيليّ بضحايا الهولوكوست وما عانوه من صدمات نفسيّة من قبل؛ وذلك يعني أنّ الجيل الذي وُلِدَ في إسرائيل كان أقدَر على استيعاب التجارب العصيبة التي مرّ بها جيلُ مهاجري الهولوكوست؛ والاحتكاك بتلك التّجربة عن كثب ولّدَ نوعاً من الإيمان الصّلب لدى أفراد الجيش الإسرائيليّ، وذلك الإيمان جعلهم أكثر قدرة على تحمّل ظروف المعركة القاسية. ذلك ما تُطلقُ عليه الكاتبة: «الأمر يختلف عندما تُقاتل من أجل وطنك»؛ فذلك يجعلُك ببساطة أكثر قدرة على تطوير مناعة نفسيّة قويّة تمكّنك من ارتكاب كلّ ما يتطلّبه الأمر «لحماية الوطن» [6].

من الإنكار إلى التدخّل العلاجيّ السابق على الخدمة العسكريّة

تتعامل المؤسسة العسكريّة الإسرائيلية مع متلازمة اضطراب الكرب التالي للرضح إذاً ضمن منطقيّين؛ الأوّل، منطقُ الإنكار الذي حتّى في ظلّ وجود تصنيف الطبّي في حدّ ذاته، إلّا أنّ سلوك المؤسسة العسكرية يوحي بأنّها تفضّل عدم الاعتراف بتدهورٍ حقيقيّ على مستوى الصحّة النفسيّة في الجيش الإسرائيليّ. فهي تنظُرُ إلى هذه الأعراض وحالات الاكتئاب بوصفها مجرّد إرهاق نفسيّ لا حالة صحّية جدّية تتطلّبُ تفسيراً وبحثاً فيما وراء الأسباب الظاهرة، بحثاً قد يصلُ حدّ بحث ومُساءلة العقيدة العسكريّة الأمنيّة في إسرائيل وهيمنتها على الدّولة والمجتمع في إسرائيل. فالافتراضُ الأساس عند المؤسسة هو إيمان الجنديّ بالعقيدة الصهيونيّة إيماناً مُطلقاً، وذلك يتنافى وإمكانية تطويره لأيّ شعورٍ بالصدمة جرّاء قتاله من أجل تلك العقيدة، وذلك يعني نفيَ وجود الصّدمة من الأساس والتعامل معها - إن تمّ الاعتراف بها - على أنّها نتيجة ظُروفٍ سابقة أو لاحقة على الخدمة العسكريّة، لا بسبب الخدمة العسكريّة نفسها.

المنطقُ الآخر الذي تستخدمهُ المؤسسة العسكريّة للتعامل مع متلازمة الـ (PTSD)، هو منطقُ التدخّل العلاجيّ النفسيّ الوقائيّ السابق على العمل العسكريّ. ففي العام ٢٠١٦ ظهرت دراسة أعدّها باحثان من جامعة تل أبيب بالاشتراك مع القسم العلاجيّ في جيش الاحتلال الإسرائيليّ، تناقش تطوير تدريب انتباه مُحوسَبٍ يُقلّل حتّى الثُلث من احتماليّة تطوير الجنود خلال المعركة لمتلازمة اضطّراب الكرب التالي للرضح. وكان التدريب قد تمّ اختباره على الجنود الذين شاركوا في الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة عام ٢٠١٤، وبناء على «الفعاليّة» التي أظهرتها التقنيّة، تمّ اتّخاذ قرارٍ بتضمينها في التدريب الأساس لكلّ القوات العسكريّة الإسرائيليّة البرّية.

بحسب تقرير لصحيفة The Jerusalem Post، فالتقنية تعملُ على تحسين الأداء الذهنيّ للجنديّ من خلال رفع مستوى انتباهه للأخطار المُحتملة في البيئة التي يكون فيها؛ وذلك يعملُ على إعداده للفعل العسكريّ بالتّوازي مع تخفيض احتماليّة تطويره لمتلازمة (PTSD). يقول البروفسور يائير بار حاييم الذي أعدّ الدّراسة بالاشتراك مع دكتور إيلان فالد، بالاشتراك مع خبراء من جيش الاحتلال الإسرائيليّ: «قُمنا بمراقبة أعداد كبيرة من المُشاة في الجيش الإسرائيليّ ابتداء من تدريبهم الأساس وحتّى أدائهم على الأرض»، «واكتشفنا أنّ الجنود أنفسهم الذين كانوا يتجنّبون الانتباه إلى الأخطار المُحتملة هم أنفسهم الذين كانوا أكثر عُرضة لتطوير متلازمة PTSD لاحقاً».

يُقدّم للجنديّ المشارك في التّدريب موادّ محفّزة لفظيّة وصوريّة تشملُ التي توحي بالتّهديد وأخرى محايدة؛ ويُطلبُ منه تحديد الأهداف التي تظهرُ على الشّاشة بجانب هذه المحفّزات البصريّة واللفظيّة لمدّة عشر دقائق، أربع مرّات شهريّاً. وقد أجريت هذه الاختبارات على ٨٠٠ جنديّ مشاة إسرائيليّ منذُ بداية العام ٢٠١٢. وفي العام ٢٠١٤، عندما بدأت الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، شارك الجنود الذين خضعوا لهذه التجارب بجانب جنود آخرين لم يخضعوا لها في الحرب التي استمرّت أكثر من ٥٠ يوما على قطاع غزّة. وبعد أربعة أشهر، أعاد البروفسور بار حاييم وزملاؤه اختبار الجنود الذين شاركوا ولم يُشاركوا في تجربتهم، وتبيّن أنّ ٢,٦٪ من أولئك الذين خاضوا التّجربة المُحوسبة طوّروا متلازمة PTSD، بالمقارنة مع ٧,٨٪ من أولئك الذين لم يشاركوا في التجربة. وتعليقاً على نتائج التّجربة، يقول بار حاييم: «إنّه من النّادر تطوير علاج الإدراك السلوكيّ ليُصبح أداة تدخّل وقائيّة فعالة»، و«هي أخبار رائعة أن نكون قادرين على تحسين القوّة الذهنيّة للجنديّ الإسرائيليّ وتجنّب خطر متلازمة الـ PTSD، وذلك يضَعُ الجيش الإسرائيليّ في مقدّمة حقل العلاج الوقائي على مستوى عالميّ» [7].

تعملُ تجربة بار حاييم إذاً على رفع قُدرة الجنديّ الإسرائيليّ على الأداء العسكريّ ذهنياً وجسمانياً بالتّوازي مع تقليل احتماليّة تعرّضه لأيّ صدمة نفسيّة لاحقاً؛ على افتراض أنّ الصّدمة النفسيّة هي نتيجة نقص في الانتباه لدى الجنديّ سابق على الفعل العسكريّ في حدّ ذاته؛ أي، تحويل نُقطة النّظر من النّظر في أخلاقيّة الفعل العسكريّ في حدّ ذاته والعواقب النفسيّة المترتّبة على جرائم الحرب الإسرائيليّة في قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، إلى النّظر في ميكانيكيات عمل العقل الإنسانيّ والعمل على التّلاعب فيه وتدريبه ليكون آلة قتل أكثر فعاليّة وإنساناً أقلّ أخلاقيّة، وبالتّالي أقلّ عرضة للصدمة النفسيّة!

الهوامش:

1. What is PTSD? American Psychiatric Association, https://www.psychiatry.org/patients-families/ptsd/what-is-ptsd.
2. What is Post-Trauma? Israel Trauma and Resiliency Center, https://www.natal.org.il/en/knowledge_item/whatistrauma/.
3. Wald, Ilan & Degnan, Kathryn & Gorodetsky, Elena & Charney, Dennis & Fox, Nathan & Fruchter, Eyal & Goldman, David & Lubin, Gad & Pine, Daniel & Bar-Haim, Yair. (2013). Attention to Threats and Combat-Related Posttraumatic Stress Symptoms: Prospective Associations and Moderation by the Serotonin Transporter Gene.
4. Israeli government accused of abandoning soldiers with PTSD, The Guardian, Amanda Forslund and Charlotta Lindblom, 21 Aug 2019.
5. Ibid.
6. Why do Israel's IDF soldiers suffer from PTSD less than their American counterparts? The Israel Forever Foundation, Forest Rain Marcia, 17 Oct 2018.
7. IDF to use Israeli-made computer tech to thwart PTSD, US to follow suit, Jerusalem Post, 7 July 2016.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية